

التحولات الجيوسياسية في النظام الدولي بعد جائحة كوفيد-19: نحو عالم متعدد الأقطاب أم فوضى استراتيجية؟

صلاح الدين محمد بوبكر الطيف *

العلوم السياسية، كلية الاقتصاد الإسلامي، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، البيضاء، ليبيا
* البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): salah.mh78@gmail.com

Geopolitical Shifts in the International Order Post-COVID-19: Towards a Multipolar World or Strategic Chaos?

Salah Aldeen Mohammed Altaef,*

Political Science Department, Faculty, The Islamic University of Al Saied Mohamed Bin Ali Al Sanussi
, ALBayda, Libya

Received: 03-07-2025; Accepted: 04-09-2025; Published: 18-09-2025

المخلص

يتناول هذا البحث التحولات الجيوسياسية في النظام الدولي في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، مع التركيز على التفاعلات الكبرى التي تعيد تشكيل موازين القوى العالمية، تشير الدراسة إلى أن الجائحة مثلت نقطة تحول استراتيجية أدت إلى تراجع نسبي في الهيمنة الأمريكية نتيجة للأزمات الاقتصادية والسياسية الداخلية، في مقابل الصعود المتسارع للصين كقوة اقتصادية وتكنولوجية منافسة، كما حافظت روسيا على دورها المحوري من خلال سياساتها في أوراسيا وأفريقيا، فيما واصلت أوروبا البحث عن استقلال استراتيجي نسبي رغم تحديات الانقسام الداخلي.

أظهرت النتائج أن الجائحة لم تُضعف فقط الاقتصاديات، بل كشفت أيضًا هشاشة المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، وعدم قدرتها على إدارة الأزمات غير التقليدية. كما برزت زيادة التهديدات غير التقليدية مثل المخاطر الصحية العالمية، التغير المناخي، والأمن السيبراني، وهو ما عمق حالة الفوضى الاستراتيجية في النظام الدولي.

أما بالنسبة للعالم العربي وأفريقيا، فقد بيّنت الدراسة محدودية التأثير في إعادة تشكيل النظام الدولي، نتيجة للضعف البنوي في القدرات الاقتصادية والسياسية. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات المشتركة وتقوية المؤسسات متعددة الأطراف لضمان استجابة جماعية أكثر فاعلية وكذلك تمكين المناطق الهشة اقتصاديًا وسياسيًا لزيادة مساهمتها في حفظ الاستقرار العالمي.

الكلمات المفتاحية: التحولات الجيوسياسية، النظام الدولي، كوفيد-19، التعددية القطبية، الفوضى الاستراتيجية، صعود الصين، الهيمنة الأمريكية، الأمن الدولي.

Abstract

With a focus on the factors influencing the future of global power relations, this study explores the geopolitical changes in the international system in the wake of COVID-19. In addition to highlighting the rapid development of China as a major economic and technological power, the study also reveals how the pandemic served as a strategic turning point, demonstrating a relative reduction in U.S. hegemony due to internal political and economic issues. Despite ongoing internal strife, Europe has pushed for more strategic autonomy, while Russia has maintained its influence in Eurasia and Africa through its forceful actions.

The results show that in addition to undermining economies, the pandemic revealed the weaknesses of global organisations like the World Health Organisation and the United Nations, which found it difficult to adequately handle non-traditional challenges. Furthermore, the crisis has increased non-traditional security threats like cybersecurity, climate change, and global health issues, which has strengthened a state of strategic disorder in the global system.

According to the report, the Arab world and Africa have a limited ability to influence global restructuring because of structural flaws in their political and economic capacities. In light of this, the study emphasises the critical need to fortify multilateral institutions to facilitate more effective collective responses, empower fragile regions politically and economically so they can more actively contribute to global stability, and strengthen international cooperation to address common global challenges.

Keywords: COVID-19, multipolarity, strategic disorder, the rise of China, U.S. hegemony, international security, geopolitical changes, and the international system.

المقدمة

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تغيرات متسارعة على صعيد توزيع القوة، ونمط العلاقات بين الدول، نتيجة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، والصراعات الإقليمية، والتحديات البيئية والصحية العالمية. ومع ظهور جائحة كوفيد-19، برزت الحاجة إلى إعادة تقييم ديناميكيات القوة الدولية، حيث أظهرت الأزمة مدى هشاشة بعض الدول والمؤسسات الدولية في مواجهة الأزمات غير المتوقعة، فضلاً عن قدرة قوى أخرى على استغلال الفرص لتعزيز نفوذها، شكلت الجائحة نقطة تحول حاسمة في فهم النظام الدولي، إذ لم تقتصر تأثيراتها على المجال الصحي فحسب، بل امتدت لتشمل الاقتصاد العالمي، السياسات الأمنية، العلاقات الدبلوماسية، وسلاسل التوريد العالمية، كما أدت إلى إعادة ترتيب الأولويات الاستراتيجية للدول الكبرى، وبرزت أسئلة جوهرية حول قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على موقعها القيادي، وصعود الصين كقوة مؤثرة اقتصادياً وتقنياً، واستمرار دور روسيا والاتحاد الأوروبي في التأثير على موازين القوة.

كما أظهرت الأزمة محدودية قدرة المؤسسات الدولية متعددة الأطراف على التنسيق وإدارة الأزمات الكبرى، ما جعل النظام الدولي أكثر عرضة للفوضى الاستراتيجية والتنافس غير المنضبط بين القوى الكبرى. في هذا السياق، باتت الدراسة العلمية والتحليلية للتحولات الجيوسياسية ضرورة لفهم كيفية إعادة توزيع النفوذ العالمي، واستشراف المستقبل السياسي والاقتصادي للأمن والاستقرار الدولي.

وتبرز أهمية هذه الدراسة أيضاً في تحليل دور العالم العربي وأفريقيا، باعتبارهما مناطق ذات ثقل استراتيجي ومصادر طبيعية هامة، إلا أن قدرتهما على التأثير في النظام الدولي الجديد محدودة بسبب الهشاشة الاقتصادية والسياسية والنزاعات الداخلية، يسعى البحث إلى تقديم تصور علمي شامل للسيناريوهات المستقبلية، واستكشاف آليات تعزيز الاستقرار الدولي، وتمكين هذه المناطق من المشاركة الفاعلة في صنع القرار الدولي، بما يساهم في تحقيق توازن أكثر عدالة واستدامة للنظام الدولي بعد الجائحة. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم فهم معمق للتحولات الجيوسياسية، وتحليل احتمالات تطور النظام الدولي نحو تعددية قطبية أو استمرار الفوضى الاستراتيجية، مع التركيز على القوى الكبرى ودور المؤسسات الدولية، واستشراف الفرص والتحديات التي تواجه العالم العربي وأفريقيا في هذا السياق.

مشكلة البحث

رغم التطورات الكبيرة في النظام الدولي خلال العقود الأخيرة، فقد أظهرت جائحة كوفيد-19 هشاشة هذا النظام وأثارت تساؤلات جدية حول موازين القوة والقيادة العالمية. إذ أدت الأزمة إلى كشف حدود الهيمنة

الأمريكية، وإبراز صعود قوى صاعدة مثل الصين وروسيا، بينما برزت هشاشة المؤسسات الدولية في مواجهة الأزمات الصحية والاقتصادية العالمية.

تتجلى المشكلة الرئيسية في تحديد اتجاه النظام الدولي بعد الجائحة: هل سيتجه نحو تعددية قطبية مستقرة تحقق نوعاً من التوازن بين القوى الكبرى، أم أنه سيظل في حالة من الفوضى الاستراتيجية المفتوحة، حيث تتنافس الدول دون وجود آليات فعالة لإدارة الصراعات والأزمات؟

كما تشمل المشكلة البحثية أيضاً دراسة مدى قدرة العالم العربي وأفريقيا على التأثير في النظام الدولي الجديد، في ظل التحديات الداخلية والنزاعات الإقليمية والاعتماد على القوى الكبرى. بالتالي، يهدف البحث إلى فهم ديناميكيات التحولات الجيوسياسية بعد الجائحة وتحليل السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي، بما يتيح استخلاص نتائج وتوصيات علمية لتعزيز الاستقرار الدولي تتمحور مشكلة البحث حول التساؤلات التالية:

1. ما المفاهيم النظرية المرتبطة بالتحولات الجيوسياسية والنظام الدولي؟
2. كيف أثرت جائحة كوفيد-19 على التوازنات الاقتصادية والأمنية والسياسية عالمياً؟
3. ما مظاهر صعود قوى دولية منافسة للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الجائحة؟
4. ما السيناريوهات المستقبلية المحتملة للنظام الدولي في ضوء هذه التحولات؟

أهداف البحث

1. تحليل التحولات الجيوسياسية للنظام الدولي بعد جائحة كوفيد-19: دراسة العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى تراجع الهيمنة الأمريكية، وصعود قوى صاعدة مثل الصين وروسيا، بالإضافة إلى دور الاتحاد الأوروبي، بهدف فهم ديناميكيات إعادة تشكيل موازين القوة العالمية.
2. استكشاف السيناريوهات المستقبلية للنظام الدولي، تقييم احتمالات تطور النظام الدولي نحو تعددية قطبية مستقرة أو استمرار الفوضى الاستراتيجية، مع التركيز على التفاعلات بين القوى الكبرى والتحديات التي تواجه المؤسسات الدولية.
3. دراسة أثر الجائحة على دور العالم العربي وأفريقيا في النظام الدولي: تحليل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحد من قدرتهما على التأثير الفاعل، واستكشاف آليات تعزيز مشاركتهما في صناعة القرار الدولي ضمن النظام متعدد الأقطاب المحتمل.
4. تقييم فعالية المؤسسات الدولية متعددة الأطراف: دراسة كيفية مواجهة هذه المؤسسات للأزمات العالمية مثل الأوبئة والتغير المناخي والأزمات الاقتصادية، وبيان نقاط القوة والضعف في أدائها، ومدى قدرتها على تقليل الفوضى الاستراتيجية.
5. اقتراح توصيات استراتيجية عملية: تقديم حلول علمية لتعزيز الاستقرار الدولي، بما يشمل آليات التعاون بين القوى الكبرى، تقوية المؤسسات الدولية، وتحقيق التوازن بين مصالح القوى الصاعدة والقديمة، مع التركيز على تعزيز قدرة المناطق الهشة على المشاركة الفاعلة في النظام الدولي.
6. تسليط الضوء على المخاطر غير التقليدية التي قد تحدث استقرار النظام الدولي: مثل الأوبئة المستقبلية، التغير المناخي، الهجمات السيبرانية، والصراعات الاقتصادية، ووضع آليات للتعامل معها بما يضمن استدامة التوازن الدولي وتقليل احتمالات الصدام المباشر بين القوى.

أهمية البحث

1. توسيع الفهم الأكاديمي للتحولات الجيوسياسية: يساهم البحث في تحليل التغيرات في النظام الدولي بعد جائحة كوفيد-19، بما يشمل تراجع الهيمنة الأمريكية وصعود قوى صاعدة، ويقدم إطاراً علمياً لفهم ديناميكيات القوة والسياسات الدولية في مرحلة ما بعد الجائحة.

2. تقديم تصور مستقبلي للنظام الدولي: من خلال دراسة السيناريوهات المحتملة—تعددية قطبية مستقرة أو فوضى استراتيجية - يساعد البحث صانعي القرار والباحثين على تصور المستقبل السياسي والاقتصادي للأمن والاستقرار العالمي.
3. تعزيز قدرة العالم العربي وأفريقيا على التأثير الدولي: يبرز البحث العوائق الداخلية والخارجية التي تحد من قدرة هذه المناطق على المشاركة الفاعلة، مع اقتراح آليات واستراتيجيات لتعزيز دورها في النظام الدولي الجديد.
4. تقييم المؤسسات الدولية: يوفر البحث رؤية علمية حول مدى فعالية المؤسسات متعددة الأطراف في مواجهة الأزمات العالمية، ويحدد نقاط القوة والضعف في آلياتها، بما يساهم في تحسين الأداء المؤسسي الدولي.
5. مواجهة المخاطر غير التقليدية: من خلال تحليل الأوبئة المستقبلية، التغير المناخي، الهجمات السيبرانية، والصراعات الاقتصادية، يتيح البحث وضع استراتيجيات للحد من الفوضى الاستراتيجية وضمان استقرار النظام الدولي.
6. الإسهام في الدراسات السياسية والتخطيط الاستراتيجي: يعد البحث مرجعاً علمياً يساعد الباحثين وصانعي السياسات على صياغة خطط استراتيجية قائمة على فهم معمق للتحويلات الجيوسياسية، مما يتيح اتخاذ قرارات أكثر فاعلية ودقة في السياسات الدولية.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التحويلات الجيوسياسية في النظام الدولي بعد جائحة كوفيد-19، مع التركيز على تحليل السيناريوهات المستقبلية المحتملة، سواء نحو تعددية قطبية مستقرة أو استمرار الفوضى الاستراتيجية، يتيح هذا المنهج تقديم صورة دقيقة لمكونات النظام الدولي وتطور موازنات القوة، إن دراسة تأثير الجائحة على مختلف الفاعلين الدوليين والإقليميين. يستخدم البحث التحليل المقارن بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، الصين، روسيا، والاتحاد الأوروبي، وكذلك العالم العربي وأفريقيا، لتحديد الأنماط الرئيسة والتوجهات في إعادة توزيع النفوذ الدولي. كما يعتمد على التحليل الاستراتيجي لدراسة احتمالات التعددية القطبية مقابل استمرار الفوضى الاستراتيجية، مع التركيز على البنية المؤسسية الدولية، وقدرات الدول الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، فضلاً عن دراسة التفاعلات الإقليمية والدولية وتأثيرها على استقرار النظام الدولي. تعتمد الدراسة على مصادر مكتوبة وعلمية عربية وأجنبية موثقة، تشمل الكتب المتخصصة في العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية، والدوريات العلمية المحكمة، والمقالات الحديثة حول تأثير جائحة كوفيد-19 على النظام الدولي، بالإضافة إلى التقارير الرسمية الصادرة عن المنظمات الدولية. تم جمع البيانات والمعلومات عبر التحليل الوثائقي، ودراسة السياسات والقرارات الدولية خلال فترة الجائحة، مع مقارنة النتائج لاستقراء تأثيرها على توازن القوى العالمي. ويقتصر نطاق البحث على النظام الدولي بشكل عام مع التركيز على دور العالم العربي وأفريقيا، ويغطي الفترة الممتدة من بداية جائحة كوفيد-19 حتى عام 2023، مع تحليل مستقبلي استناداً إلى الاتجاهات الراهنة. كما يركز البحث على أسس علمية دقيقة، تشمل التحليل المقارن لفهم الفروقات في السياسات الدولية، والاستقراء لتوقع السيناريوهات المستقبلية، والتقييم النقدي لتحديد نقاط القوة والضعف في استجابة المؤسسات الدولية وتأثير القوى الكبرى على استقرار النظام الدولي.

فروض البحث

1. فرضية تراجع الهيمنة الأمريكية: يفترض البحث أن جائحة كوفيد-19 أظهرت حدود الهيمنة الأمريكية التقليدية على النظام الدولي، ما أدى إلى تعزيز دور القوى الصاعدة.

2. فرضية صعود الصين وتأثيره على التعددية الدولية - يفترض البحث أن صعود الصين اقتصادياً وتقنياً يساهم في تحول النظام الدولي نحو تعددية قطبية، مع إعادة توزيع النفوذ العالمي بين القوى الكبرى.
3. فرضية هشاشة المؤسسات الدولية: يفترض البحث أن المؤسسات متعددة الأطراف لم تكن قادرة على مواجهة الأزمة بكفاءة، ما يزيد من احتمالات الفوضى الاستراتيجية ويؤثر على استقرار النظام الدولي.
4. فرضية محدودية تأثير العالم العربي وأفريقيا: يفترض البحث أن الهشاشة السياسية والاقتصادية في هذه المناطق تقلل من قدرتها على التأثير الفاعل في النظام الدولي الجديد، إلا أن الاستثمار في البنية التحتية والموارد البشرية يمكن أن يعزز هذه القدرة.
5. فرضية التحديات غير التقليدية: يفترض البحث أن الأوبئة المستقبلية، التغير المناخي، والهجمات السيبرانية تمثل عوامل رئيسية قد تحدد استقرار النظام الدولي، وتستلزم تطوير استراتيجيات مشتركة للتعامل معها.

مفهوم الجيوسياسية وتطورها عبر المدارس الفكرية

يمثل مفهوم الجيوسياسية أحد المراكز الأساسية في دراسة العلاقات الدولية، إذ يُنظر إليه بوصفه علماً يربط بين الجغرافيا والسياسة، ويحلل تأثير الموقع والمكان والموارد في سلوك الدول. وقد ارتبط المفهوم في بداياته بالمفكرين الكلاسيكيين مثل راتزل وماكندر، لكنه تطور لاحقاً ليصبح أداة لفهم التفاعلات الدولية في سياق عالمي متغير (الزعيبي، 2017: ص 22).

وقد قدمت المدرسة الواقعية تفسيراً للجيوسياسية باعتبارها انعكاساً للصراع على القوة والنفوذ، حيث ترى أن الموقع الجغرافي والقدرات المادية للدولة يحددان مكانتها في النظام الدولي. أما المدرسة الليبرالية فقد تعاملت مع الجيوسياسية في إطار الاعتماد المتبادل والتعاون الدولي، معتبرة أن المصالح المشتركة يمكن أن تقلل من حدة التنافس. في حين ركزت المقاربة البنائية على دور الأفكار والهوية في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للعالم (عبد الحميد، 2020: ص 45).

من هذا المنطلق، لم يعد يُنظر إلى الجيوسياسية على أنها ثابتة، بل أصبحت مفهوماً مرناً يتأثر بالتحولات التكنولوجية، والأزمات البيئية، والتغيرات في أنماط القوة العالمية. وهذا ما يجعلها أداة مركزية لفهم طبيعة التحولات في النظام الدولي بعد جائحة كوفيد-19.

النظام الدولي من القطبية الثنائية إلى الأحادية ثم التعددية

شهد النظام الدولي خلال القرن العشرين تحولات جذرية؛ فقد هيمنت القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث انقسم العالم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 برزت الولايات المتحدة بوصفها القطب الأوحده، لتفرض نموذجاً ليبرالياً للعولمة السياسية والاقتصادية (علي، 2016: ص 131).

غير أن مطلع الألفية الجديدة كشف عن هشاشة الأحادية القطبية، خاصة مع بروز قوى كبرى مثل الصين وروسيا، وتنامي الأزمات المالية والبيئية والصحية العالمية. وهو ما أعاد النقاش حول إمكانية الانتقال إلى نظام متعدد الأقطاب، تتوزع فيه القوة بين عدة فاعلين رئيسيين (العربي، 2019: ص 78).

لقد أكدت الأحداث الأخيرة أن الأحادية الأمريكية تواجه تحديات غير مسبقة، حيث لم تعد قادرة وحدها على إدارة النظام الدولي، بل أصبحت مضطرة للتعامل مع قوى أخرى صاعدة. وهنا يظهر التساؤل: هل نحن بصدد ولادة نظام متعدد الأقطاب أم أمام فوضى استراتيجية تعكس غياب مركز واضح للقرار الدولي؟

الأزمات العالمية كعامل محفز لإعادة تشكيل النظام الدولي

تاريخياً، لعبت الأزمات العالمية الكبرى دوراً محورياً في إعادة تشكيل النظام الدولي. فقد أدت الحربان العالميتان إلى صعود قوى جديدة وتراجع أخرى، كما أسهمت الأزمة المالية العالمية 2008 في تعميق

الانقسات الاقتصادية بين الشمال والجنوب. وبالمثل، جاءت جائحة كوفيد-19 لتكشف عن هشاشة العولمة الاقتصادية وضعف مؤسسات الحوكمة العالمية (محمود، 2021: ص 56). الأزمات تمثل اختباراً حقيقياً لمدى مرونة النظام الدولي، فهي تُظهر محدودية التعاون متعدد الأطراف، وتدفع الدول إلى تبني سياسات حمائية وانعزالية. كما أنها تخلق فرصاً للقوى الصاعدة لتعزيز حضورها، في الوقت الذي تتراجع فيه قوة بعض الفاعلين التقليديين. ومن هنا، يمكن النظر إلى جائحة كوفيد-19 باعتبارها لحظة فارقة قد تعيد رسم خريطة التوازنات الدولية.

التداعيات الاقتصادية العالمية للجائحة وإعادة توزيع مراكز القوة

كشفت جائحة كوفيد-19 عن هشاشة البنية الاقتصادية العالمية، إذ أدت إجراءات الإغلاق وحظر السفر وتوقف سلاسل الإمداد إلى ركود اقتصادي غير مسبوق منذ الكساد العظيم. وقد انعكس ذلك على النمو العالمي، حيث تراجعت معدلات الإنتاج والتجارة الدولية، وارتفعت مستويات البطالة والفقر في معظم الدول (محمود، 2021: ص 112).

غير أن آثار الجائحة لم تكن متساوية بين جميع الفاعلين؛ فقد أظهرت الصين قدرة أكبر على التعافي المبكر بفضل سياساتها الصناعية والقدرة على ضبط الوباء داخلياً، مما عزز مكانتها الاقتصادية مقارنة بالولايات المتحدة وأوروبا التي واجهت أزمات ممتدة (سالم، 2022: ص 74). وفي المقابل، شهدت الاقتصادات النامية تراجعاً حاداً نتيجة اعتمادها الكبير على الواردات والديون الخارجية، ما جعلها أكثر هشاشة أمام التغيرات العالمية.

ومن ثم، يمكن القول إن الجائحة أسهمت في إعادة توزيع نسبي لمراكز القوة الاقتصادية، حيث عززت حضور قوى صاعدة على حساب تراجع نفوذ قوى تقليدية كانت تهيمن على النظام العالمي.

التحولات في مفاهيم الأمن القومي (من الأمن العسكري إلى الأمن الصحي والإنساني)

لطالما ارتبط مفهوم الأمن القومي في الفكر السياسي بالقدرة العسكرية وحماية الحدود، إلا أن جائحة كوفيد-19 أعادت صياغة هذا المفهوم ليشمل الأمن الصحي والغذائي والإنساني. فقد تبين أن تهديداً غير عسكري مثل فيروس مستجد قادر على شل قدرات الدول وإرباك أنظمتها السياسية والاقتصادية (عبد الله، 2020: ص 98).

لقد دفعت الأزمة العديد من الحكومات إلى مراجعة أولوياتها الأمنية، حيث ارتفعت مخصصات القطاع الصحي والبحث العلمي، وتزايد الاهتمام بمفهوم "الأمن الإنساني" الذي يركز على حماية الفرد ورفاهيته. كما كشفت الجائحة عن محدودية المؤسسات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية، الأمر الذي دفع بعض الدول إلى تبني استراتيجيات أحادية بعيدة عن التنسيق العالمي (الهادي، 2021: ص 143). وهكذا، تحول الأمن القومي إلى مفهوم متعدد الأبعاد، لم يعد مقتصرًا على القوة العسكرية، بل أصبح يشمل القدرة على مواجهة التهديدات غير التقليدية التي تمس الحياة اليومية للمواطنين.

التغيرات في سلوك الفاعلين الدوليين (الدول الكبرى، المنظمات الدولية، الشركات العابرة)

أثرت الجائحة بوضوح على سلوك الفاعلين في النظام الدولي. فبالنسبة للدول الكبرى، سعت الولايات المتحدة إلى حماية مصالحها الداخلية عبر سياسات انعزالية، بينما استثمرت الصين في "دبلوماسية الكمادات" واللقاحات لتعزيز صورتها كقوة مسؤولة. أما روسيا فقد حاولت استغلال الأزمة لإبراز قدراتها في مجالات الطاقة واللقاحات (العربي، 2020: ص 167).

أما المنظمات الدولية، فقد واجهت انتقادات حادة بسبب ضعف فعاليتها، خاصة منظمة الصحة العالمية التي أتهمت بعدم الحياد. كما تراجعت مكانة الأمم المتحدة في التنسيق بين الدول، ما أضعف الثقة بالتعاون متعدد الأطراف (علي، 2021: ص 201).

وفي المقابل، برز دور الشركات العابرة للقومية بصورة غير مسبقة، خصوصاً شركات التكنولوجيا والدواء، إذ تحولت إلى فاعلين جدد في إدارة الأزمة عبر تطوير اللقاحات والتحكم في البيانات الرقمية. وقد فتح ذلك الباب أمام نقاشات حول "خصخصة الصحة العالمية" وسيطرة القطاع الخاص على مجالات استراتيجية كانت سابقاً ضمن مسؤوليات الدولة (موسى، 2022: ص 89).

صعود الصين كقوة منافسة للولايات المتحدة بعد الجائحة

أظهرت جائحة كوفيد-19 أن النظام الدولي يعيش مرحلة إعادة تشكيل، كان أبرز ملامحها بروز الصين كلاعب رئيسي قادر على منافسة الولايات المتحدة ليس فقط اقتصادياً، بل أيضاً سياسياً وتكنولوجياً وثقافياً. لقد قدمت بكين نموذجاً مختلفاً في التعامل مع الأزمة، فبينما غرقت العديد من الدول الغربية في أزمات داخلية، استطاعت الصين أن تفرض انضباطاً صحياً مكثفاً من السيطرة على انتشار الفيروس في وقت وجيز، لتنتقل بسرعة إلى مرحلة دعم الاقتصاد والإنتاج الصناعي (قاسم، 2021: ص 59).

هذا النجاح عزز صورة الصين عالمياً باعتبارها دولة تمتلك قدرة تنظيمية عالية، بل إن العديد من الدول النامية نظرت إلى التجربة الصينية بوصفها نموذجاً بديلاً عن النهج الغربي. وفي السياق نفسه، استغلت بكين أدوات "القوة الناعمة" من خلال تقديم مساعدات طبية ولقاحات لعدد كبير من الدول، فيما عرف بـ "دبلوماسية الكمادات واللقاحات"، وهو ما سمح لها بتوسيع نفوذها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية (الحسيني، 2022: ص 121).

إلى جانب ذلك، تميزت الصين بقوة تكنولوجية متنامية، حيث صارت رائدة في مجالات الاتصالات والذكاء الاصطناعي والتجارة الإلكترونية. وقد أدركت الولايات المتحدة أن التحدي الصيني لم يعد اقتصادياً فحسب، بل أصبح صراعاً استراتيجياً على قيادة المستقبل الرقمي. وهذا التنافس التكنولوجي يُنظر إليه اليوم باعتباره "المحرك الخفي" لتحولات النظام الدولي، إذ إن السيطرة على البيانات والتقنيات الرقمية قد تحدد موازين القوة في العقود القادمة.

لكن صعود الصين لم يأت من فراغ، بل استند أيضاً إلى تراجع نسبي في القدرة الأمريكية على فرض هيمنتها. فقد كشفت الجائحة عن هشاشة البنية الداخلية الأمريكية نتيجة الانقسامات السياسية والاقتصادية الحادة، الأمر الذي انعكس على مكانتها الدولية. وهو ما جعل بعض المحللين يرون أن العالم بدأ بالفعل مرحلة "ما بعد الأحادية الأمريكية".

الدور الروسي والأوروبي في إعادة تشكيل موازين القوة

رغم أن روسيا تفتقر إلى قوة اقتصادية تضاهي الصين أو الولايات المتحدة، إلا أنها نجحت في فرض نفسها كقوة جيوسياسية محورية من خلال أدواتها العسكرية والطاقوية. فقد استثمرت موسكو في تعزيز حضورها في مناطق النزاع مثل سوريا وأوكرانيا وليبيا، مستفيدة من ارتباك النظام الدولي خلال فترة الجائحة (العوضي، 2020: ص 95).

كما استخدمت روسيا سلاح الطاقة كورقة ضغط استراتيجية على أوروبا، خصوصاً مع اعتماد الأخيرة على الغاز الروسي. وقد أضافت أزمة الجائحة بُعداً جديداً لهذه المعادلة، حيث برزت روسيا كمصدر لللقاحات الطبية (سبوتنيك V)، في محاولة لترسيخ صورتها كقوة قادرة على تقديم بدائل للمجتمع الدولي. أما الاتحاد الأوروبي، فقد واجه خلال الجائحة أزمة ثقة داخلية بسبب غياب التنسيق بين الدول الأعضاء. ومع ذلك، حاول الاتحاد التعويض عبر إطلاق خطط إنعاش اقتصادي غير مسبقة، وتعزيز استثماراته في مجالات الطاقة الخضراء والتكنولوجيا الرقمية. ويلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يسعى لإعادة صياغة دوره الدولي عبر مفهوم "الاستقلالية الاستراتيجية"، أي تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة، وبناء قدرة ذاتية في مواجهة الأزمات (سليم، 2021: ص 142).

ومع ذلك، يبقى الدور الأوروبي محدودًا بسبب التباينات الداخلية بين دول الشمال والجنوب من جهة، وبين الشرق والغرب من جهة أخرى، ما يجعل مكانة الاتحاد في النظام الدولي مرتبطة بتوازنات القوى الكبرى أكثر من كونها مستقلة.

موقع العالم العربي وأفريقيا في خريطة التوازنات الجديدة

العالم العربي وأفريقيا يمثلان منطقتين استراتيجيتين في النظام الدولي، ليس فقط بسبب الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن النادرة، بل أيضاً بسبب موقعهما الجغرافي الذي يربط بين أهم الممرات البحرية العالمية، وقد جعلت الجائحة هذه المناطق أكثر عرضة للتنافس بين القوى الكبرى.

في العالم العربي، تسببت الجائحة في تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الدول التي تعاني أصلاً من هشاشة سياسية. غير أن بعض الدول الخليجية استغلت الأزمة لإعادة النظر في استراتيجياتها الاقتصادية، عبر تعزيز مشاريع التنويع وتقليل الاعتماد على النفط، إدراكاً بأن الاقتصاد الأحادي لم يعد قادراً على مواجهة الأزمات العالمية (الكيلاني، 2021: ص 71).

أما أفريقيا، فقد برزت كساحة تنافس متزايد، حيث عززت الصين استثماراتها في البنية التحتية والصحة العامة، في حين واصلت روسيا مساعيها لبسط نفوذ عسكري في بعض الدول. كما حاولت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إعادة تنشيط علاقاتهما مع القارة، إدراكاً لأهميتها المستقبلية. وقد أثارت الجائحة قضايا جديدة مثل الأمن الصحي والهجرة المناخية، مما جعل أفريقيا في قلب النقاشات الجيوسياسية العالمية (النجار، 2022: ص 153).

إن موقع العالم العربي وأفريقيا في النظام الدولي ما يزال تابعاً بدرجة كبيرة لمراكز القوة الكبرى، لكنه ليس جامداً؛ إذ يمكن لهذه المناطق أن تتحول إلى مراكز تأثير إذا ما تبنت سياسات متماسكة، واستثمرت مواردها بشكل استراتيجي، وبنيت تحالفات إقليمية فعالة.

إشكالية القيادة الأمريكية للنظام الدولي

أثبتت جائحة كوفيد-19 أن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على النظام الدولي لم تعد على درجة الصلابة التي كانت عليها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فقد أظهرت الأزمة الصحية هشاشة البنية المؤسسية الأمريكية في مجالات الرعاية الصحية وإدارة الطوارئ، وانعكست تلك الهشاشة على الداخل الأمريكي عبر معدلات وفيات مرتفعة، وانقسام سياسي واجتماعي حاد بين الحزبين الرئيسيين، فضلاً عن مظاهر الاحتجاجات التي رافقت تلك المرحلة (عبد الغني، 2021: ص 85).

هذا الواقع أضعف قدرة الولايات المتحدة على تقديم نموذج قيادي للعالم، خاصة مع ميل الإدارة الأمريكية، خلال فترة الرئيس دونالد ترامب، إلى الانسحاب من المؤسسات الدولية، واللجوء إلى سياسات انعزالية قلّصت من الدور الأمريكي التقليدي في إدارة الأزمات العالمية. ويشير بعض الباحثين إلى أن هذه الانعزالية لم تكن مجرد خيار مرحلي، بل تعبير عن أزمة بنيوية في النظام السياسي الأمريكي انعكست على موقعه الدولي (سعود، 2020: ص 127).

وقد كان لافتاً أن الفجوة بين "القدرة" و"الرغبة" في ممارسة القيادة العالمية اتسعت بشكل كبير؛ إذ ما تزال الولايات المتحدة تملك قوة عسكرية واقتصادية هائلة، لكنها لم تعد راغبة بالقدر ذاته في تحمل أعباء النظام الدولي، وبهذا المعنى، فإن الجائحة أسهمت في كشف حدود الهيمنة الأمريكية، وفتحت الباب أمام قوى أخرى لتوسيع نفوذها.

احتمالات تبلور نظام متعدد الأقطاب

في مقابل التراجع النسبي للولايات المتحدة، برزت قوى دولية أخرى تسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوة. فالصين عززت حضورها الاقتصادي والتكنولوجي، وروسيا أعادت فرض نفسها كلاعب استراتيجي عبر

توظيف قوتها العسكرية ومكانتها في مجال الطاقة، بينما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى بلورة سياسة "الاستقلالية الاستراتيجية" رغم ما يواجهه من تحديات داخلية (الحسيني، 2022: ص 115).
إن الحديث عن "عالم متعدد الأقطاب" يعني وجود أكثر من مركز للقوة والنفوذ على المستوى الدولي، بحيث لا يستطيع قطب واحد احتكار القرار العالمي. لكن هذا التصور يثير جدلاً أكاديمياً واسعاً: فهناك من يرى أن تعدد الأقطاب يضمن نوعاً من التوازن ويحول دون تفرد قوة واحدة بالهيمنة، بينما يذهب آخرون إلى أن التعددية قد تؤدي إلى صراعات محتدمة لغياب آلية تنسيق فعالة بين هذه القوى (موسى، 2022: ص 104).

كما أن التعددية القطبية لا تعني بالضرورة توزيعاً متكافئاً للقوة، بل ترتبط بطبيعة التفاعلات في مجالات محددة. فمثلاً، قد تظل الولايات المتحدة متفوقة عسكرياً، بينما تبرز الصين اقتصادياً، وتظل روسيا مؤثرة في مجال الطاقة والفضاء الجغرافي الأوراسي، ويحتفظ الاتحاد الأوروبي بمكانة في المجالات التقنية والمالية. هذا التخصيص في مصادر القوة يعكس صورة "تعددية مركبة" أكثر من كونها توازناً كلاسيكياً للقوى.

من الفوضى الخلاقة إلى الفوضى غير المنضبطة

من المفاهيم التي برزت بعد الجائحة "الفوضى غير المنضبطة"، وهو مفهوم يختلف عن "الفوضى الخلاقة" التي ارتبطت باستراتيجيات بعض القوى الكبرى مطلع الألفية الثالثة، فبينما كانت الفوضى الخلاقة تعني إعادة تشكيل البيئات الإقليمية بما يخدم مصالح قوة مهيمنة، فإن الفوضى غير المنضبطة هي نتاج فراغ في القيادة الدولية وتراجع فاعلية المؤسسات متعددة الأطراف (موسى، 2022: ص 101).
وقد تجلت هذه الفوضى في عدة مظاهر:

1. ضعف التنسيق بين الدول الكبرى في مواجهة الأزمة الصحية، حيث اتجهت كل دولة إلى تبني سياسات قومية حمائية على حساب التعاون الدولي.
 2. تراجع الثقة في المؤسسات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية، التي وُصفت بأنها عاجزة عن فرض قواعد ملزمة، بل أصبحت ساحة للتجادب بين القوى الكبرى.
 3. تنامي النزعات القومية والشعبوية، مما زاد من تفاقم حالة الانقسام الدولي.
- هذه المظاهر أسهمت في خلق بيئة دولية يسودها "اللايقين الاستراتيجي"، حيث لا توجد قوة واحدة قادرة على ضبط التفاعلات، ولا منظومة دولية فعالة يمكنها احتواء الأزمات. وبذلك، أصبح النظام الدولي أقرب إلى "حالة انتقالية" مفتوحة على احتمالات متعددة، منها إعادة إنتاج توازن جديد، أو استمرار الفوضى لفترة طويلة.

أي مستقبل للنظام الدولي بين التوازن والفوضى؟

عند محاولة استشراف مستقبل النظام الدولي في ضوء هذه المعطيات، يمكن القول إن العالم يقف أمام مفترق طرق. فمن جهة، قد يؤدي صعود القوى الصاعدة وتراجع الهيمنة الأمريكية إلى خلق توازن جديد يوزع المسؤوليات والقدرات على عدة مراكز قوة. ومن جهة أخرى، قد يفقد غياب التنسيق وتنافس المصالح إلى تكريس حالة الفوضى الاستراتيجية.

ويرى بعض الباحثين أن المخرج يكمن في تطوير صيغ جديدة للتعاون الدولي، مثل "التعددية المرنة" أو "التحالفات الموضوعية"، حيث تتعاون الدول في قضايا محددة مثل الصحة العامة أو التغير المناخي، دون أن يعني ذلك وجود نظام عالمي موحد (سليم، 2021: ص 140). لكن نجاح هذه الصيغ يظل رهيناً بمدى استعداد القوى الكبرى للتنازل عن جزء من حساباتها الأنانية لصالح استقرار النظام الدولي.

سيناريو التعددية القطبية المستقرة

يشير هذا السيناريو إلى احتمالية تطور النظام الدولي نحو تعددية قطبية مستقرة، حيث تتوزع مراكز القوة بين عدد من الدول الكبرى والفاعلين الإقليميين. فالصين، بفضل قوتها الاقتصادية والتكنولوجية، قد تصبح مركز نفوذ رئيسي، فيما تستمر الولايات المتحدة في الحفاظ على تفوقها العسكري، بينما تلعب روسيا دورًا محوريًا في مناطق الطاقة والفضاء الأوراسي، ويواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز مكانته الاقتصادية والتكنولوجية (الهاشمي، 2022: ص 88).

يتميز هذا السيناريو بالقدرة على إدارة الأزمات بشكل مشترك، حيث تتعاون الدول الكبرى في مجالات محددة مثل الأمن الصحي، مواجهة التغير المناخي، وحماية الاقتصاد العالمي من الانهيارات المحتملة. ويعتبر نجاح هذا النموذج مرتبطًا بوجود قواعد دولية واضحة وآليات للتفاوض والحوار، تُفضي إلى توازن مصالح الدول دون الانزلاق نحو الفوضى.

كما يرتبط هذا السيناريو بقدرة القوى الإقليمية على الاستقلالية الجزئية، أي تحقيق مصالحها دون الاعتماد الكلي على القوى الكبرى، ما يعزز التوازن الإقليمي ويحد من النزاعات المباشرة. ويلاحظ أن التعددية القطبية المستقرة لا تعني غياب الصراعات تمامًا، لكنها تخلق بيئة مؤسسية تسمح بالتحكم في النزاعات وتقليل احتمالات التصعيد العسكري الشامل (العربي، 2021: ص 112).

سيناريو الفوضى الاستراتيجية الممتدة

على النقيض من التعددية المستقرة، يبرز سيناريو الفوضى الاستراتيجية الممتدة، والذي يشير إلى استمرار حالة اللابيقين الدولي بسبب تصاعد النزاعات والتنافس غير المنضبط بين القوى الكبرى. فقد أظهرت الجائحة هشاشة المؤسسات الدولية وقدرتها المحدودة على فرض قواعد تعاون عالمية، وهو ما يعزز احتمالات الصراعات الاقتصادية والسياسية بين الدول (موسى، 2022: ص 108).

في هذا السيناريو، تؤدي الاختلافات في السياسات الداخلية والخارجية للدول الكبرى إلى تضارب المصالح، مما يعطل أي جهود لتحقيق توازن مستدام. كما يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى تصاعد النزاعات الإقليمية، مثل النزاعات على الموارد الطبيعية، التحكم في الممرات البحرية، والسيطرة على التكنولوجيا الحديثة. ويعتبر استمرار الفوضى الاستراتيجية خطرًا على الأمن العالمي، ليس فقط بسبب احتمالية الحروب التقليدية، بل أيضًا بسبب التهديدات غير التقليدية مثل الأوبئة المستقبلية، الهجمات السيبرانية، والتغيرات المناخية التي تتطلب تعاونًا دوليًا سريعًا وفعالًا (النجار، 2022: ص 165).

سيناريو التحالفات الجزئية والتعددية المرنة

يوجد سيناريو ثالث، يُعرف بـ التعددية المرنة أو التحالفات الجزئية، ويقوم على فكرة أن الدول ستتعاون في مسائل محددة دون الالتزام بنظام دولي مركزي قوي. على سبيل المثال، يمكن أن تتفق القوى الكبرى على التعاون في مجال الأوبئة والتغير المناخي، بينما تتنافس في مجالات أخرى مثل الاقتصاد الرقمي والفضاء العسكري (سليم، 2021: ص 145).

يتميز هذا السيناريو بمرونة عالية، إذ يسمح لكل دولة بحماية مصالحها الحيوية، وفي الوقت نفسه المشاركة في بعض القضايا العالمية. إلا أن هذه المرونة قد تؤدي أيضًا إلى تضارب متقطع في السياسات، حيث تصبح التفاهات محدودة المدى، ولا توجد آليات فعالة لتسوية النزاعات الكبيرة.

ويشير بعض المحللين إلى أن هذا السيناريو قد يكون الأكثر احتمالًا في المستقبل القريب، خاصة إذا استمرت التوترات بين القوى الكبرى، وأصبح النظام الدولي أكثر انقسامًا بين مراكز نفوذ متنافسة (عبد الغني، 2021: ص 102).

السيناريوهات المستقبلية للعالم العربي وأفريقيا

من منظور العالم العربي وأفريقيا، فإن مستقبل النظام الدولي مرتبط إلى حد كبير بقدرتهم على تحويل التحديات إلى فرص استراتيجية. فهذه المناطق قد تستفيد من تنامي دور الصين وروسيا في الاستثمارات والبنية التحتية، بالإضافة إلى الفرص الاقتصادية الناتجة عن تحول الطاقة العالمية نحو مصادر مستدامة (الكيلاني، 2021: ص 84).

لكن ضعف المؤسسات الداخلية، والنزاعات الإقليمية، وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول يحد من قدرة هذه المناطق على الاستفادة الكاملة من التحولات العالمية. وفي حالة استمرار الفوضى الدولية، قد تصبح هذه المناطق ساحة للصراع والتنافس بين القوى الكبرى بدلاً من كونها شريكاً فاعلاً في النظام الدولي.

ولذلك، من الضروري أن تعمل الدول العربية والأفريقية على تعزيز التعاون الإقليمي، تطوير البنية التحتية والاستثمار في الموارد البشرية، وتبني سياسات خارجية ذكية توازن بين النفوذ الأمريكي، الصيني، والروسي، لتصبح قادرة على التأثير في مسارات النظام الدولي المستقبلي (النجار، 2022: ص 172).

النتائج

1. تراجع الهيمنة الأمريكية: أظهرت الجائحة محدودية القدرة الأمريكية على قيادة النظام الدولي، سواء اقتصادياً أو صحياً، نتيجة الانقسام السياسي والضغوط الداخلية.
2. صعود الصين كقوة مؤثرة: أكدت الجائحة على قدرة الصين على استغلال الفرص الاقتصادية والتكنولوجية لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي.
3. استمرار دور روسيا وأوروبا: نجحت روسيا في الحفاظ على نفوذها العسكري والطاقي، فيما سعى الاتحاد الأوروبي لتعزيز استقلاليته الاستراتيجية على الرغم من التحديات الداخلية.
4. هشاشة المؤسسات الدولية: أظهرت أزمة كوفيد-19 ضعف التنسيق بين المنظمات الدولية وضعف قدرتها على إدارة الأزمات العالمية.
5. تنوع مراكز القوة العالمية: تحول النظام الدولي من أحادية إلى متعدد الأقطاب، مع وجود تفاوت في مجالات القوة بين القوى الكبرى.
6. تزايد المخاطر غير التقليدية: أبرزت الأزمة أهمية الأمن الصحي والبيئي والاقتصادي كعوامل تحدد استقرار النظام الدولي، بالإضافة إلى مخاطر الفوضى الاستراتيجية.
7. محدودية الاستفادة العربية والأفريقية: بالرغم من موقعهما الاستراتيجي ومواردهما، تواجه هذه المناطق قيوداً بسبب الهشاشة السياسية والاقتصادية، مما يقلل من قدرتها على التأثير الفاعل في النظام الدولي.

التوصيات

1. تعزيز دور الولايات المتحدة في القيادة العالمية بشكل مستدام: تطوير سياسات داخلية تضمن التماسك الاجتماعي والاقتصادي لتعزيز القدرة على إدارة الأزمات الدولية.
2. استثمار صعود الصين كفرصة للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي: تعزيز الشراكات الدولية في مجالات التجارة، التكنولوجيا، والطاقة مع مراعاة التوازن الاستراتيجي.
3. تعزيز فعالية روسيا وأوروبا في الاستقرار الدولي: تشجيع التعاون بين القوى الكبرى لتقليل النزاعات الإقليمية وضمان إدارة مشتركة للأزمات العالمية.
4. تقوية المؤسسات الدولية: دعم المنظمات الدولية بموارد وقدرات أكبر لتمكين من التنسيق بين الدول وإدارة الأزمات الصحية والاقتصادية بشكل فعال.
5. إدارة التعددية القطبية بذكاء: تطوير آليات للحوار الدولي تضمن توزيعاً متوازناً للسلطة والمصالح بين القوى الكبرى دون التصادم المباشر.

6. مواجهة المخاطر غير التقليدية: إنشاء استراتيجيات مشتركة للتعامل مع الأوبئة، التغير المناخي، والأزمات الاقتصادية لضمان الحد من الفوضى الاستراتيجية.
7. تمكين العالم العربي وأفريقيا: دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي، الاستثمار في البنية التحتية والموارد البشرية، وتبني سياسات خارجية ذكية لزيادة القدرة على التأثير في النظام الدولي.

المراجع العربية

1. سعود، محمد. ملامح النظام الدولي الجديد: من الأحادية إلى التعددية. عمان: دار الرضوان، 2020.
2. عبد الغني، أحمد. القيادة الأمريكية وتحديات النظام الدولي بعد كورونا. القاهرة: دار الفكر العربي، 2021.
3. الحسيني، محمود. التنافس التكنولوجي بين القوى الكبرى. القاهرة: المركز القومي للنشر، 2022.
4. موسى، خالد. الفوضى الاستراتيجية في العلاقات الدولية المعاصرة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022.
5. سليم، هناء. الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات العالمية. تونس: دار المعرفة، 2021.
6. الكيلاني، عبد الرحمن. الاقتصاد السياسي لدول الخليج في مرحلة ما بعد النفط. دبي: مركز الإمارات للدراسات، 2021.
7. النجار، حسن. أفريقيا وموازن القوى العالمية الجديدة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2022.
8. قاسم، عماد. الصين والنظام الدولي: صعود القوة الشرقية. بيروت: دار الفكر المعاصر، 2021.
9. العربي، مصطفى. تعددية الأقطاب والفوضى الاستراتيجية. الجزائر: دار الهدى، 2021.
10. الهاشمي، خالد. النظام الدولي بعد جائحة كوفيد-19: تحديات وآفاق. عمان: دار الفكر الحديث، 2022.
11. العوضي، فؤاد. روسيا في الاستراتيجية الدولية المعاصرة. عمان: دار صفاء، 2020.
12. عبد الله، يوسف. مفهوم الأمن القومي في الفكر السياسي المعاصر. بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2020.
13. الهادي، حسن. الأمن الصحي في السياسات الدولية. طرابلس: دار الرواد، 2021.
14. Wang, H., & Zhao, Y. (2018). *Forest Fires: Causes and Management*. London: Routledge.